

## جمال زحالة\*

### الحالة الإسرائيلية بعد حرب لبنان الثانية

خرجت إسرائيل من حرب لبنان الثانية بعلامات استفهام وأسئلة كثيرة تطول كل مجالات الشأن العام والمصير الجماعي، من سياسة وأمن وقيادة وهوية واقتصاد ونظام حكم وروح معنوية، وحتى الوجود بذاته. ويجري النقاش في إسرائيل بشأن هذه الأسئلة في أجواء يغلب عليها الإحباط والتخبط والقلق على المستقبل. الحالة هي حالة دوامة تذكر بالأجواء والمزاج الذي ساد إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، مع وجود فوارق لا يستهان بها بين الحربين وبين ما بعد الحربين.

لقد فشلت إسرائيل، بقيادتها السياسية والعسكرية، في تحقيق أهدافها من الحرب، وفشلت تحديداً في ترجمة التفوق العسكري الهائل إلى إنجازات ملموسة على الأرض، الأمر الذي رفع منسوب الإحباط وخفض منسوب الثقة بقدرات الجيش، الذي تخيله الإسرائيليون بأنه لا يقهر وبأنه الكفيل بصيانة لا الوجود فحسب، بل أيضاً حسم أي معركة صغيرة كانت أو كبيرة.

وعلى الرغم من أن قرار الحرب كان سريعاً ومتسرعاً، فإن التحضيرات لها كانت طويلة ومتواصلة. وكما جاء في تصريح يتيم، لم يتكرر، لشاؤول موفاز، رئيس هيئة الأركان ووزير الأمن الإسرائيلي سابقاً ووزير المواصلات حالياً، فإن "التحضير للحرب مستمر منذ ستة أعوام"، أي منذ تحرير الجنوب اللبناني وانسحاب القوات الإسرائيلية. وشاؤول موفاز، الذي عارض الانسحاب حين كان رئيساً لهيئة الأركان، بدأ بتحضير الجيش لجولة مواجهة مع حزب الله، واستمرت التحضيرات في عهد خلفه موشيه (بوجي) يعلون. هذان الاثنان وبقية الجنرالات المتقاعدين يجمعون على أنه على الرغم من التحضيرات فقد دخل الجيش الحرب وهو غير جاهز لها.

صحيح أن التحضيرات بحد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى الحرب، إلا أن وجود تحضيرات يسهل اتخاذ قرار الحرب حين تختمر الرغبة، وتتوفر النية، وتلوح الفرصة المؤاتية. وجاءت عملية اختطاف الجنديين من جانب حزب الله، بعد خطف الجندي في غزة، فوجدت القيادة الإسرائيلية فيها ذريعة كافية للحرب.

شنت إسرائيل حربها بناء على فرضيات إجماع إسرائيلي، وانقسام لبناني، ودعم أمريكي، ومباركة عربية. كلها راهنت، بطبيعة الحال، على قدرة الجيش على ترجمة التفوق العسكري إلى حسم في أرض المعركة. لم يحدث ذلك وأخفقت آلة الحرب الإسرائيلية، المدججة بأحدث الأسلحة والوسائل والمعدات، في تحقيق أهدافها، وكان العدوان على لبنان فاشلاً بكل المقاييس وبكل المعايير. هذا الأمر لم يتوقعه لا الجمهور الإسرائيلي، ولا الانقساميون اللبنانيون، ولم يخطر ببال الداعم الأمريكي والمباركين العرب، فجاءت خيبة الأمل من فشل الجيش الإسرائيلي والقلق من الصمود البطولي للمقاومة، ووجدت إسرائيل نفسها في حالة من الارتباك وفقدان البوصلة والخوف على المستقبل والمصير.

### قرار الحرب

لماذا قررت القيادة الإسرائيلية الحالية شن الحرب على لبنان بعد اختطاف الجنديين، خلافاً لتصرف قيادات سابقة اكتفت بردة فعل محدودة في حالات مماثلة؟ لا أحد يصدق أن قرار الحرب جاء بسبب أسر الجنديين، وخصوصاً أن حل قضية الأسرى لا يكون إلا بالطرق الدبلوماسية.

تهدف الحرب، أي حرب، إلى أحد أمرين: إما احتلال الأرض، وإما ضرب الطرف الآخر بحيث يخضع للشروط التي يملئها المبادر إلى الحرب. خيار احتلال أراض لبنانية سقط تماماً من القاموس الأمني - السياسي في إسرائيل، بعد أن اضطر جيشها في سنة 2000 إلى الانسحاب مهاناً من لبنان من دون قيد أو شرط. وهناك إجماع إسرائيلي على أن وجود قوات إسرائيلية لمدة طويلة في أراض لبنانية سيفتح عليها أبواب جهنم. فالمقاومة، التي كنست المحتلين من الجنوب اللبناني، تشكل قوة ردع مستمرة تمنع القوات الإسرائيلية من المكوث طويلاً على الأرض اللبنانية. ولو لم يكن هذا الردع قائماً لبقيت القوات الإسرائيلية في لبنان وقامت بعملياتها العسكرية "على مهلها"، بعد أن فشلت في تحقيق أهدافها بضربة "حاسمة حادة وسريعة"، كما وعد إيهود أولمرت كوندوليزا رايس في بداية الحرب.

من سخریات القدر أن تعلن إسرائيل أن هدفها من الحرب هو تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559، وهي لا ترى من قرارات الأمم المتحدة سوى هذا القرار. وحددت إسرائيل الهدف عينياً بتوجيه ما سمّته ضربة قاصمة لحزب الله، بحيث يتولى "الانقسام" اللبناني القيام ببقية المهمة وإملاء الشروط الإسرائيلية والأميركية على حزب الله. وكان هناك أيضاً هدف ضمنى، شبه علني للحرب، هو ترميم هيبة الجيش الإسرائيلي وقوة ردعه. هذا إضافة إلى هدف آخر موجه إلى الولايات المتحدة، التي شجعت إسرائيل ودعمتها في عدوانها، وهو إثبات أن لإسرائيل القدرة على التحرك السريع والناجع في خدمة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. تقاطعت الأهداف الإسرائيلية من الحرب مع الاستراتيجية والمخططات الأميركية بشأن منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة لم تدعم إسرائيل فحسب، بل دفعت بها نحو الحرب ونحو الحسم فيها أيضاً. ووصف أكثر من مسؤول إسرائيلي الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية في لبنان بأنها مريحة لإسرائيل، وبأنها فرصة تاريخية يجب اقتناصها. المركب الأهم في هذه الأوضاع هو الموقف الأميركي الذي فتح كل الأبواب أمام إسرائيل، لكن بامتحان النتيجة لم تثبت هذه أنها قادرة على استغلال هذه الأوضاع، وفشلت في عدوانها وحربها.

مع بداية الحرب، وخلالها، حدث انقلاب عسكري هادئ في إسرائيل، إذ كانت القرارات، عملياً، بيد الجيش، والحكومة تصادق. وقد صرح أولمرت، رداً على انتقادات بأنه يكبل أيدي الجيش، أنه أعطى موافقته على كل الاقتراحات والخطط التي تقدمت بها قيادة الجيش، الأمر الذي يعني أنه كان يصادق تلقائياً على كل ما يقدم له من رئاسة الأركان. وفي الحقيقة كان قرار الحرب، مجرياتها ونهايتها في واشنطن أولاً، وعند العسكر الإسرائيليين ثانياً، ولم يقدّم الثنائي إيهود أولمرت وعمير بيرتس سوى بالمصادقة.

### مأزق القيادة وأزمة البدائل

بعد الفشل الذي منيت إسرائيل به في حربها، وجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى القيادتين السياسية والأمنية، وارتفعت أصوات قوية مطالبة باستقالة الثلاثي أولمرت وبيرتس وحالوتس. لكن في الوقت نفسه بدأ النذب على أنه لا توجد قيادة بديلة قادرة على إدارة دفة الحكم والتعامل مع قضايا الحرب والسلم. ولعل إحدى نتائج الحرب أن الجمهور الإسرائيلي فقد ثقته بالقيادة السياسية المنتخبة، بما تقوله وتعد به، وبقدرتها على تنفيذ المهمات، وبالأجندات التي تلوح بها.

يجمع الرأي العام الإسرائيلي على أن القيادة السياسية الحالية قليلة التجربة والخبرة بإدارة الشؤون الأمنية، وليس لها القدرة على التعامل مع التحديات الاستراتيجية التي تواجهها الدولة العبرية. ومن جملة التهم التي وجهت إلى دان حالوتس، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أنه استغل قلة تجربة رئيس الحكومة ووزير الأمن ليمرر قرار الحرب، من دون أن يحاسب على مدى جاهزية الجيش لمعركة من هذا النوع.

عقد كثيرون في إسرائيل الآمال على أن الثلاثي أولمرت وبيرتس وتسبي ليفني هو قيادة مدنية ليس لها ماض عسكري، وأن هذا سيساعدها في صوغ وتطبيق أجندة مدنية، وحتى أجندة تسوية سياسية. لكن ما إن استلم هؤلاء السلطة في بداية ربيع سنة 2006، حتى شرعوا في تصعيد الاعتداءات اليومية على قطاع غزة وزرع القتل والدمار فيه. وتبين أن هذه القيادة المدنية تريد أن تراكم لنفسها رصيداً أمنياً، وأن تبني مجدداً لنفسها على جثث المدنيين الفلسطينيين ومن بعدهم اللبنانيين. بهذا المنظور كانت هذه القيادة جاهزة لقرار الحرب على اعتبار أنه سيمنحها مزيداً من الرصيد الأمني الذي تفتقده، والذي يعتبر من المؤهلات الضرورية للقيادة السياسية في إسرائيل. غير أن رياح الجنوب اللبناني جاءت بعكس ما تشتهي سفن بيرتس وأولمرت وليفني، فسقطوا وخسروا بقايا رصيدهم السياسي.

كنتيجة مباشرة للحرب الفاشلة، انهارت شعبية كل من أولمرت (7٪) وبيرتس (1٪)، وتراجعت قوة حزب العمل من 19 مقعداً في الكنيست اليوم، إلى 10 - 12 مقعداً في الاستطلاعات، وكذلك انكمشت قوة حزب كديما الحاكم من 29 إلى 15 - 17 مقعداً. وفي المقابل ارتفعت قوة أحزاب اليمين وقياداتها، وعاد نتنياهو ليصبح مرشحاً جدياً لرئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد أن رثاه كثيرون في أعقاب الهزيمة النكراء التي مني بها حزبه (الليكود) في الانتخابات الأخيرة. هذه الاستطلاعات وغيرها لا تعبر فقط عن خيبة أمل من القيادة الإسرائيلية الحالية وفشلها في الحرب، بل أيضاً، وهذا الأهم، عن انزياح قوي نحو اليمين في الرأي العام الإسرائيلي. الجمهور الإسرائيلي بعد الحرب مصاب بإحباط شديد نتيجة الأوضاع والقيادة، وعلى الرغم من عدم تحمسه لنتنياهو وليبرمان فإنه يجد أن أي بديل هو أفضل من الثنائي الفاشل أولمرت وبيرتس. واستعداداً للانقضاض على السلطة، بدأ نتنياهو يبحث

عن شخصيات ذات ماضٍ أمني لضمها إلى الليكود، كي يثبت أن حزبه قادر على تحمل عبء مواجهة التحديات الأمنية أكثر من كديما وحزب العمل. وبموازاة ذلك شرع ليبرمان في مغازلة أولمرت في الحديث عن الانضمام إلى الحكومة، وذلك للحصول على شرعية واحترام هو بأمرس حاجة إليهما ليصبح لاعبا مركزياً مقبولاً في التيار المركزي للسياسة الإسرائيلية.

الاصطفافات الحزبية في إسرائيل مفتوحة اليوم على كل الاحتمالات، بعد الانكماش الشديد في الفوارق السياسية. بعد حرب لبنان الثانية، طرحت قضية مؤهلات القيادة وقدراتها كمسألة أهم كثيراً من مواقفها السياسية التفصيلية. والجمهور الإسرائيلي يبحث اليوم عن مخرج لأزمة القيادة قبل الحديث عن أزمة المشروع السياسي.

### غياب المشروع السياسي

للمرة الأولى منذ حرب 1967، تجد إسرائيل نفسها بلا مشروع سياسي، ومن دون استراتيجية محددة. فبعد أن أعلن أولمرت في اليوم العاشر لاندلاع المعارك، أن الحرب ستسهل تطبيق خطة "التجميع" (الانسحاب أحادي الجانب من أجزاء من الضفة الغربية، وتجميع المستعمرات التي تنوي إسرائيل ضمها إليها في كتل استيطانية، ورسم حدود إسرائيل النهائية من دون اتفاق مع الفلسطينيين)، عاد فلحس كلامه وتنازل عن خطته أحادية الجانب مع نهاية الحرب. وهذا التنازل يعتبر من النتائج المباشرة للحرب، وهو ما له تأثير وإسقاطات بعيدة المدى على القضية الفلسطينية.

إطلاق تسمية "مشروع سياسي" على خطة "التجميع" هو تعبير مجازي، فهي ليست مشروعاً للحل أو التسوية، وإنما مجموعة من الترتيبات العسكرية والأمنية للاستمرار في إدارة الصراع في أوضاع مريحة أكثر للدولة العبرية. لقد أعدت إسرائيل مخططاتها أحادية الجانب للتهرب من المفاوضات ومن التسويات المتفق عليها. وحين يعلن أولمرت أنه يتنازل حتى عن خطة "التجميع"، لا يبقى على الساحة أي مشروع سياسي، لا إسرائيلي ولا دولي، وهذه فرصة للعالم العربي كي يتحرك ويفعل "مبادرة السلام العربية"، على الأقل كي يقطع الطريق على مشاريع غير منصفة بحق العرب، ومن أجل أن يحشر إسرائيل في الزاوية. إن عدم قدرة أو رغبة العالم العربي مجتمعاً في اغتنام الفرصة، دليل على شلله السياسي إذا كانت هناك حاجة إلى دليل.

لقد أُرسيّت أسس التوجه الإسرائيلي نحو خطوات أحادية الجانب في سنة 2000، حين قرر إيهود باراك قطع المفاوضات مع سورية والانسحاب من الجنوب اللبناني من دون أي اتفاق. وقد فعل ذلك تحت وطأة الضربات المتكررة لحزب الله. وحين قرر شارون في سنة 2005 القيام بخطوة أحادية الجانب في قطاع غزة، كان ذلك بمثابة نعي إسرائيلي لعملية التفاوض والتسويات، حتى الصورية منها. وقد تضمنت خطة فك الارتباط بغزة المبادئ الأساسية لخطة "التجميع" في بنود خاصة بالضفة الغربية تحتفظ بموجبها إسرائيل بما يقارب نصف أراضي الضفة. وقد تعامل حزب كديما، الذي يرئسه أولمرت، مع خطة "التجميع" على أساس أنها "وصية" شارون قبل أن ينهي حياته السياسية. لكن بعد الحرب، ونتيجة الحرب، لم يعد في قدرة أولمرت تمرير خطة "التجميع" في الكنيست الإسرائيلي، ولا حتى في الحكومة، لذا قرر تجميدها إلى أجل غير مسمى. وهذا ليس إغلاقاً لخطة "التجميع" حصرياً، بل هو طي لمجمل التوجه أحادي الجانب.

لا ترى إسرائيل اليوم، وخصوصاً بعد الحرب، سوى الظلام في نهاية النفق. هذا هو الشعور العام الذي يسود الرأي العام الإسرائيلي. ومصدر هذا الشعور هو فشل السياسات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، التي جاءت الحرب الأخيرة لتؤكد عمقها وتكشف انسداد أفقها.

كل ما جربته إسرائيل في الأعوام الأخيرة فشل أو تهاوى. فقد فشلت الحلول المرحلية، مثل اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات. وسياسة فرض الإملاءات جربتها إسرائيل في كامب ديفيد الثانية، ولم تنجح. أمّا التوجه أحادي الجانب، فقد انهيار تماماً في لبنان وغزة. وحتى سياسة القوة، التي كانت لإسرائيل بمثابة الضمانة لتحقيق أهدافها، ثبت فشلها بعد أن ارتطمت العنجهية الإسرائيلية بصخرة صمود المقاومة اللبنانية.

تطوع البعض في العالم العربي إلى الاستنتاج، نيابة عن إسرائيل، أن المنطق السليم يقود إلى أن فشل سياسة القوة، وفشل التوجهات أحادية الجانب، سيؤديان إلى تغيير في السياسة الإسرائيلية في اتجاه التفاوض الجدي للتوصل إلى تسويات متوازنة. لكن إسرائيل ما بعد الحرب لم تسمع بمثل هذا التقويم، وبالتأكيد لن تستمع إليه؛ فهي غارقة في التحضير لخيار المواجهة وإدارة الصراع بأدوات القوة العسكرية، وتبحث عن أساليب لإعادة هيكلتها بحيث

تتجاوز فشلها المدوي في العدوان على لبنان. وحده من يتجاهل سلوك إسرائيل في العقود الأخيرة يستطيع أن يستنتج أن المنطق السليم يحكم صنع القرار في إسرائيل. قد يدفع الفشل المزدوج للمشاريع السياسية والخيارات العسكرية بالدولة العبرية إلى العودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب. فالتسويات السياسية المتوازنة بحاجة إلى حالة نزوح، وإسرائيل ككل غير ناضجة للحل العادل، وتتعامل مع قضية السلام بفجاجة منقطعة النظير، وهي، بموازاة ذلك، أقل استعداداً لدفع ثمن الحروب الشاملة. إن حالة اللاسلم واللاحرب ليست حالة متوازنة وثابتة، وهي حالياً أميل إلى الحرب والمواجهة منها إلى الاستقرار والسلام. ويعود ذلك إلى سببين: الأول أننا أمام إدارة للصراع يغلب عليها الطابع العسكري، وثانياً لأن إسرائيل أحكمت إغلاق الباب أمام التسويات السياسية، ولا تأتي إلى ذكرها إلاً مثقلة بجملة من الشروط التعجيزية. وفي المقابل، فإن باب المواجهة العسكرية يبقى مشرعاً على مصراعيه مع الفلسطينيين، وتعتدي إسرائيل عليهم يومياً. أما تجاه لبنان فهو مغلق حالياً، لكنه غير مقفل، ويمكن أن تفتحه إسرائيل حين تلوح لها فرصة الانتقام والنيل من حزب الله. وأما تجاه سورية فهو مقفل، لكن القيادة الإسرائيلية أخرجت صرة المفاتيح من الخزانة وبدأت تلوح بها.

### الأمن والجيش

خرجت إسرائيل من الحرب بعلامات استفهام كبيرة فيما يتعلق بالقوة العسكرية القادرة على حسم أي معركة، وأي حرب، وحل أي مشكلة أمنية تواجه الدولة العبرية. وتراوحت التقويمات لأداء الجيش الإسرائيلي في الحرب بين سيئ، في الغالب، ومتوسط بحسب المؤسسة العسكرية كما جاء على لسان رئيس هيئة أركانها دان حالوتس. وكانت ردة الفعل الأولى إزاء فشل الجيش الإسرائيلي في حربه، الدعوة إلى التحقيق في أسباب الإخفاق، واستخلاص العبر، وإجراء التغييرات اللازمة استعداداً للحرب المقبلة.

لقد حضر الجيش الإسرائيلي نفسه للحرب، لكن هناك إجماعاً على أنه لم يكن جاهزاً، بحكم النتيجة التعيسة بالمقاييس الإسرائيلية. فالاعتماد على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة أثبت فشله، وتبين أن درة سلاح المدرعات الإسرائيلي، دبابة المركافا، سهلة التدمير، أو كما وصفها أحد المعلقين الإسرائيليين "مثل الزبدة". على الرغم من أن إسرائيل هي التي بادرت إلى الحرب، فقد فوجئت بمجرياتها وصدمت بنتيجتها. وأثارت إخفاقات الجيش الإسرائيلي سجلاً، لا في شأن الأداء العيني للقوات العسكرية فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بمجمل الاستراتيجية العسكرية، والنظرية الأمنية، وبنية الجيش، وتقسيم الموارد، وصدقية البيانات العسكرية، وفيما عني التدريب والمعنويات ومستوى المقاتلين واستعدادهم للتضحية، وغير ذلك من المسائل.

ألّفت لجنة تحقيق خاصة لتقوم بفحص شامل لكل ما يتعلق بالحرب، بدءاً بآليات اتخاذ القرارات، مروراً بمعالجة قضايا الجبهة الداخلية التي تعرضت للقصف لمدة أكثر من شهر، وانتهاءً بأداء الجنود في المعارك وإعدادهم لهذه المعارك، إلى جانب ذلك يقوم الجيش الإسرائيلي نفسه بالتحقيق في أسباب فشله واستخلاص العبر. وسيمر وقت طويل قبل أن تنتهي التحقيقات، ووقت أطول لتطبيق التوصيات التي ستخرج بها لجان التحقيق المتعددة. إذا أخذنا سلاح المدرعات الإسرائيلي مثلاً، فهناك من يقول إنه ولي عهد المواجهات الطاحنة للدبابات، وإن عهد الدبابة انتهى. وفي المقابل يقول الناطقون باسم الصناعة العسكرية الإسرائيلية إن في جعبتهم حلاً لعقب أخيل في دبابة المركافا، وإن الأمر يحتاج إلى ميزانيات. مثال آخر هو السجال بشأن دور سلاح الجو. فقد اتهم دان حالوتس بأنه، كقائد سابق لسلاح الجو، عوّل على إمكان حسم المعركة جواً، وبأنه يفتقر إلى مؤهلات إدارة المعارك البرية. أكثر من ذلك دعا بعض الخبراء الاستراتيجيين إلى الكف عن سكب الموارد على ما يسمى الذراع الطويلة لسلاح الجو الإسرائيلي، والتي يجري تحضيرها لمواجهة تحديات مثل "السلاح النووي الإيراني"، باعتبار أن الولايات المتحدة أقدر على القيام بمثل هذه المهمات، ودعا هؤلاء إلى التركيز على غواصات نووية، قادرة على تسديد الضربة الثانية، ولها تأثير رادع أكثر من ذراع الطيران مهما بلغ طولها.

### الخائف المغرور

يمكن وصف الحالة النفسية للإسرائيلي بأنها مزيج مركب من الخوف والغرور. ويمكن القول إنه في أعقاب الحرب ارتفع منسوب الخوف وانخفض منسوب الغرور في هذا المركب. وحين تروج زعامات عربية وكتبة ومستكتبون

الادعاء أن طمأنة الرأي العام الإسرائيلي وتبديد مخاوفه سيجعلانه منفتحاً أكثر على السلام مع العرب، فإن هؤلاء يجهلون، أو يتجاهلون، أن ذلك يؤدي تلقائياً إلى استفحال الغرور. عند تحليل سلوك إسرائيل السياسي والأمني لا يمكن تجاهل مركبي الخوف والغرور، فهما عاملان لهما وزنهما، وفي بعض الحالات وزنهما الكبير في عملية اتخاذ القرار العسكري والسياسي. ولا يغير من واقع الأحوال أنه يجري التعبير عن الخوف مثلاً بمفردات تبدو ظاهرياً عقلانية بامتياز، لكن حين تتفحصها جيداً لتفهم ما يقف وراءها، تجد حالة لا عقلانية من الهلع تجاه الوجود والمستقبل.

وصف أحد الصحافيين الإسرائيليين مؤخراً (موقع واينت، 2006/10/5) حالة الإحباط القاسية السائدة في أوساط قسم كبير من القيادات العليا للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بعد حرب لبنان الثانية، بأنها حالة "هستيريا مطلقة"، بسبب ما سمّاه "قلقها الشديد على مستقبل هذه الدولة [...] وخشيتها فقدان الصواب والطريق". وأضاف: "للمرة الأولى سمعناهم يتحدثون عن خراب البيت الثالث [دولة إسرائيل، ج. ز.]: "هذه القيادات الأمنية تعبر عن خوفها على المستقبل بالقول إن "المخاطر تزداد يوماً بعد يوم؛ فحزب الله لا يهدر الوقت، وهو يرمم ويتسلح، والإيرانيون يمضون قدماً في صناعة القنبلة النووية، وسورية تهدد". ويعلق سياسي إسرائيلي على هذا الكلام، في الخبر نفسه، فيقول: "نحن غارقون في وحلنا، مشغولون بنقاشاتنا الصغيرة، فماذا سيحدث؟"

قد يكون هناك مبالغة معينة في ردة الفعل تجاه الإخفاق في الحرب. لكن حالة القلق والخوف حقيقية، وتطغى على المزاج العام في المجتمع الإسرائيلي وفي أوساط بعض القيادات الأمنية والسياسية، ويجري التعبير عنها خلف الكواليس. قد يرافق هذا الخوف إضعاف للغرور، وخصوصاً الغرور بالقوة العسكرية، لكن ليس إلغاء له. فالاستنتاج السائد في إسرائيل ينصب في الجانب الأمني وفي تحضير الجيش وترميم هيئته وقدرة ردعه، كي يكون جاهزاً لخوض الجولة المقبلة، إذا طلب منه ذلك، وقد يطلب منه. ■

(\*) عضو كنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)